

نظام الجملة عند عبد الملك مرتاض في ضوء كتابه " نظرية اللغة العربية "

The sentence system by Abd al-Malek Murtad in light of his book " The Arabic Language Theory "

عبد الله زيتوني

المدرسة العليا للأساتذة – مستغانم/ الجزائر

zitouni.abdellah@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/03/31

تاريخ القبول: 2020/01/23

تاريخ الاستلام: 2019/10/05



ABSTRACT:

ملخص البحث

This article aims to highlight the features of the sentence system by the famous Algerian researcher (Abd el Malek Murtad) in light of his analytical approach to the grammatical lesson, and his attempt to establish new concepts in his book (Arabic language theory, new foundations of its system and structure), referring to the Sentence Theory, and the disturbance concerning its term, And indicating the central function performed by the verb in the sentence, and the importance of the subject in attribution, and counting the various types of sentences, and the relationship between the rank of its elements and the signification.

Key words: System., Sentence., Abdul Malik., Murtad., Theory., Language.

يتغيا هذا المقال إبراز معالم نظام الجملة لدى الباحث الجزائري المشهور عبد الملك مرتاض في ضوء مقارنته التحليلية للدرس النحوي ومحاولته التأسيس لمفاهيم جديدة في ضوء كتابه الموسوم بـ (نظرية اللغة العربية تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) مشبرا في ذلك إلى نظرية الجملة وما يشوب مصطلحها من اضطراب، ومبيناً الوظيفة المركزية التي يضطلع بها الفعل في الجملة، وأهمية الفاعل الذاتي في الإسناد، ومعددا أنواع الجملة، وعلاقة الرتبة بين عناصرها بالدلالة.

كلمات مفتاحية: نظام، الجملة، عبد الملك، مرتاض، نظرية، اللغة.

1. مقدمة:

أفرد الباحث عبد الملك مرتاض في كتابه الموسوم بـ " نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها " فصلا كاملا لنظرية التقدير والإضمار في النحو العربي، تحدث فيه عن مسألتين اثنتين: الأولى مسألة المضمرة في الإعراب، والثانية تتعلق بنظرية الجملة واضطراب المصطلح. وسنحاول في الصفحات التالية تبيان نظام الجملة لديه.

2. الوظيفة المركزية للفعل متقدماً أو متأخراً:

يذكر النحاة أنّ الفاعل يرد تالياً للفعل، أي أنّ الرتبة الأصلية للفاعل، أن يتأخر عن الفعل، وقد ورد مقدماً في بعض الشواهد التي احتج بها الباحث عبد الملك مرتاض، وكانت صورته على النحو: فاعل (مسند إليه) + فعل (مسند).

ونحاة البصرة يمنعون، فإذا تقدّم الفاعل صار عندهم مبتدأ، لا فاعلاً، وأصبح التركيب (جملة اسمية)، وفي طليعة هؤلاء النحاة المدافعون عن هذه الفكرة المبرد، حيث قال: " فإذا قلت: عبد الله قام، فعبد الله رُفِعَ بالابتداء، وقام في موضع الخبر، وضميره الذي في " قام " فاعل، فإن زعم زاعم أنّه إنّما يرفع عبد الله بفعله؛ فقد أحوال من جهات منها: أنّ " قام " فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلّا على جهة الاشتراك، نحو: قام عبد الله وزيد، فكيف يرفع عبد الله وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير، بأن تجعل في موضعه غيره بأنّ ذلك، وذلك كقولك: " عبد الله قام أخوه " فإنّما ضميره في موضع أخيه، ومن فساد قولهم، أنّك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله، ومن ذلك، أنك تقول: " عبد الله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخواك " ثم تقول: " أخواك ذهباً " فلو كان الفعل عاملاً، كعمله مقدماً لكان موحداً، وإنّما الفعل في موضع خبر الابتداء، رافعا للضمير... فقولك: " عبد الله قائم "، بمنزلة قولك: " عبد الله ضربته " " وزيد مررت به " ¹.

وإذا كان ركنا الإسناد في الجملة الاسمية، لهما حرية التحرك في الرتبة، إلّا لعارض تركيبي، فإنّ الجملة الفعلية يلتزم فيها المتكلم بالترتيب، فإنّ تقدّم المسند إليه فيها، فقد يؤدي ذلك إلى بناء تراكيب لا تُجيزها اللغة، ويؤيد هذا ما ذهب إليه عبد الملك مرتاض من عدم تقدّم الفاعل (المسند إليه) على الفعل (المسند) أو ما نزل منزلته، وإن حدث ذلك فيكون عنده من قبيل وضع الشيء في غير موضعه، وذلك عند تعرّضه للشاهد: " الولد دخل ". قال عبد الملك مرتاض: " الولد يظلّ، في الحقيقة هو الفاعل، ولا داعي لتكلف إعراب " الولد " على أنّه مبتدأ، فهو لا صلة له بالمبتدئية النحوية ما دام بعده فعل سلبها منه. وهو الذي نهض في حركته الحديثة بوظيفة الفاعلية " ².

فعبد الملك مرتاض يرى أنّ الفاعل المتقدّم على فعله في هذه الجملة يبقى محافظاً على وظيفته (الفاعلية)، ولا يمكن بأيّة حال استحالته إلى مبتدأ كما يزعم النحاة.

فهذه الصّورة النحوية [فاعل (مسند إليه) + فعل (مسند)] تدخل لدى عبد الملك مرتاض تحت باب (الجملة الفعلية)، يقول: " ولقد يعني ذلك أنّا نذهب إلى أنّ هذه الجملة هي فعلية لا اسمية؛ لأنّها تشتمل على فعل، ولأنّ الفعل هو الذي ينهض بالعمل، ولأنّ الاسم هنا لا يعمل شيئاً " ³.

ويتّضح أنّ للفعل لدى عبد الملك مرتاض أهميّة خاصّة في اعتبار الجملة فعلية على الرغم وروده متأخراً فيها؛ لأنّ وجوده يكسب الكلام صبغة خاصّة ويمحضه لأداء معان لا تنسئ تأديتها بدونه.

وعلى الرغم من أنّ النحوقائم على التأسيسات المنطقية، إلّا أنّ عبد الملك مرتاض يرى أنّ النحاة الذين حكموا بسقوط الفاعلية عن الفاعل المتقدّم عن فعله لا يمتّ تفكيرهم إلى المنطق بصلة، ويقدم تعليلاً آخر لما

ذهب إليه فيقول: " لأننا لدى إعراب جملة " الولد دخل " يتضاعف الفاعل ويتكرر مرتين اثنتين. وفي ذلك مغالطة منطقية تبلغ حدّ العبث بعقل المتلقّي وذكائه؛ فهي يُخشى أن تفضي به إلى عتاهية في التفكير. ذلك بأنّ " الولد " وحده في الحقيقة، هو الذي ينهض بإنجاز حركة " الدّخول " ، سواء عليه أتقدّم في الجملة أم تأخّر، فلم يُحرّم من فاعليته أولاً، ليقع العُدُول عن ذلك آخراً، فيتمّ الإقرار له بها، ولكن على أنّها مقدّرة في الضمير القابع في فعل " دخل الولد " ⁴.

ويعزو عبد الملك مرتاض وقوع النّحاة في هذه المغالطة إلى فصلهم نظرية النّحو العربيّة عن نظرية البلاغة والأسلوبية قائلاً: " ولعلّ الذي أوقع مؤسسي النّحو العربي في هذه المغالطة، أنّهم فصلوا نظرية النّحو عن نظرية البلاغة والأسلوبية. مع أنّ البلاغة والأسلوبية مركّبتان في تقنين الكلام في جميع اللّغى " ⁵. وممّا قُن من الكلام في لغة الضّاد، قيامه على اللّعب باللّغة بالتّقديم والتّأخير والتّوتير والتّزيح ⁶.

وبمراعاة الاتّصال بين النظريتين المشار إليهما يكشف عبد الملك مرتاض عن سرّ تقديم الفاعل على فعله في المثال (الولد دخل) فيصرّح " بأنّ كلّ ما في الأمر، أنّ المتحدث سبقّ الفاعل على الفعل، هنا في هذا المثال؛ لنكتة بلاغية، أو لغاية أسلوبية، بحيث إنّه كان يريد التّركيز على ذكر الولد قبل فعل المجيء للفت الانتباه، وتخصيصه بالحضور " ⁷.

ومعنى هذا الكلام، أنّ الجانب الشّكلي غير معتبر مطلقاً في هذه المسألة النّحوية، بل من الواجب أن يولى جانب المعنى فيها ما يستحق من اهتمام، وهذا ما حدا بعبد الملك مرتاض إلى تأكيد ذلك بقوله: " إنّه ليس، إذن، من الحقّ عدّ الجانب الشّكلي في هذه المسألة من النّحو، ولكن يجب اعتبار الجانب المعنوي فيها، فأسبقية الاسم على الفعل لا تمنحه شرف الابتدائية ما دام هو غير قادر على العمل فيما بعده؛ لأنّ الاسم جُعِل في النّحو ليُدعّن لسلطان العوامل الدّاخلية عليه، المتصرّفة فيه، وهو مُدعّن لما قُدّر له، وإِ فيما وُضع فيه " ⁸.

ومن هذا المنطلق يرى عبد الملك مرتاض أنّ إعراب الاسم (الولد) يكون فاعلاً للفعل (دخل)، وينفي – من الوجهة المنطقية – جواز إضمّار الضمير المستتر في الفعل المتأخّر عن فعله. وبالتالي لا وجود لجملة اسمية في المثال الذي ساقه، وإنّما توجد جملة فعلية أُخّر فعلها، وقُدّم فاعلها.

لكنّ عبد الملك مرتاض وجد مبرراً وحيداً للنّحاة في عدّهم مثل الجملة السابقة اسمية، وهو أنّ ذلك من باب التّغليب، لا غير، على الرّغم من وجود تناقض منطقي أثناء إجراء إعراب تلك الجملة ⁹.

ولعلّ التناقض المنطقي الذي ذكره مرتاض في الإعراب، إنّما هو أن يتكرّر الفاعل مرتين، مرّة في بداية الجملة ظاهراً قائماً، ومرّة مقدّراً مُضمّراً، أي: لا أحد من العقلاء الأبيناء يقول: الولد دخل + الولد. وقد انتصر لهذا الرأي غير واحد من المحدثين، وفي طليعتهم مهدي المخزومي ¹⁰.

3. الفاعل الذاتي في الإسناد:

مصطلح " الفاعل الدّاتي " هو من تأسيس الباحث عبد الملك مرتاض، ويرى أنّ النّحاة لم ينهّوا إلى وجوده، بحيث ينجز فعله من تلقاء نفسه، ولا يحتاج إلى فاعل خارجي يفعله على الحقيقة. والفاعل الذاتي "

هو الذي يأتي فاعلا لأفعال المطاوعة، كما في قول القائل: فَتَحَتِ السَّيْدَةُ النَّافِذَةَ، وانفتحت النَّافِذَةُ؛ فالفاعل هنا ينهض بالفعل من تلقاء نفسه. وإلا فَشَتَّانَ بين قول القائل في الحالتين. ففي الحالة الأولى يوجد الفاعل الصَّريح، وفي الحال الثَّانية لا يوجد فاعل أصلا من الوجهة المنطقيَّة، ولكنَّ الفاعل ذاتي من الوجهة النَّحويَّة. ونلاحظ أنَّ النَّافِذَةَ في هذا المثال، تستحيل في الحالة الثَّانية إلى فاعل، بعد أن كانت مفعولا في الحال الأولى¹¹.

ويتفق عبد الملك مرتاض ومهدي المخزومي في وجود ضربين للفاعل، فالأول وهو الصَّريح، سمَّاه المخزومي بأنه يفعل الفعل عن إرادة واختيار، بينما الثَّاني يسميَّه الملتبس بالفعل تلبَّسا، وليس له في الفعل إرادة ولا اختيار¹².

4. أقسام الجملة لدى عبد الملك مرتاض:

قسَّم معظم النَّحويِّين الجملة باعتبار الإسناد إلى: جملة اسميَّة، وجملة فعليَّة، وزاد ابن هشام على ذلك فعَدَّ الجملة ثلاثة أقسام: اسميَّة، وفعلية، وظرفية¹³.

وتبعه في ذلك السيوطي فقال: " وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: فالاسميَّة التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيمات العقيق، والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد، وضرب اللَّصِّ، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم، وقم، والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو: عندك زيد، أو في الدَّار زيدُ إنْ قَدَّرتَ زيدا فاعلا بالظرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما"¹⁴. والمراد بصدر الجملة عند السيوطي " المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدَّم عليهما من الحروف"¹⁵.

كما زاد أبو عليِّ الفارسي قسما رابعا فجعل الجملة أربعة أقسام: الاسميَّة، والفعلية، والظرفية، والشَّرطيَّة. وتبعه الزَّمخشري، ولكن ابن هشام عزاها إلى الجملة الفعلية؛ إذ يقول: " وزاد الزَّمخشري وغيره الجملة الشَّرطيَّة، والصَّواب أنَّها من قبيل الجملة الفعلية "¹⁶.

وعلق ابن يعيش على التقسيم الذي اعتمده الفارسي والزَّمخشري بقوله: " إنَّما هو تقسيم لفظي، فحقيقة الجملة قسمان"¹⁷.

أمَّا المحدثون فذهب معظمهم إلى اعتبار الجملة قسمين: اسميَّة وفعلية، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس الذي يرى أنَّ الجملة تكون اسميَّة حين يتقدَّم المسند إليه، وتكون فعليَّة حين يتقدَّم المسند، فجملة (يريد الله بكم اليسر) يمكن أن تسمَّى بحق جملة فعليَّة، وجملة (والله يدعو إلى دار السَّلام) جملة اسميَّة، ولا فرق بينهما حينئذ، وبين أن نقول: (والله الدَّاعي إلى دار السَّلام)¹⁸.

ويقرّر " برجشتراسر " أنَّ " أكثر الكلام جُمَل، والجملة مرَّغبة من مسند ومسند إليه، فإنْ كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم، فالجملة اسميَّة، وإنْ كان المسند فعلا، أو بمنزلة الفعل، فالجملة فعليَّة "¹⁹، ويقول أيضا: " فالجملة إمَّا اسميَّة أو فعليَّة، والنَّحويُّون فرَّقوا بينهما تفريقا أشدَّ من الحقيقة، حتَّى إنَّهم عبَّروا عن المسند إليه في الجملة الاسميَّة بعبارة واحدة هي (المبتدأ)، وعبَّروا عنه في الجملة بعبارة أخرى هي (الفاعل)...، والمسند إليه يُقدَّم في الجملة الاسميَّة، ويؤخَّر في الفعلية "²⁰.

و" برجشتراسر" يتفق هنا – كما يذكر رمضان عبد التّوّاب- مع مذهب البصريين الذين يجعلون الجملة الاسميّة هي التي تبدأ باسم، والفعليّة هي التي تبدأ بفعل، ولا يعربون الاسم فاعلا في الجملة المحتوية على فعل إلا إذا تأخر عن فعله، أمّا الكوفيّون فيرون أنّ الفاعل هو مَنْ فَعَلَ الفعل، تقدّم أو تأخّر²¹.

أمّا عبد الملك مرتاض فيقسّم الجملة إلى أربعة أقسام مراعيًا في هذا التقسيم تبسيط نظريتها ومنطقتها، وهي: الجملة الاسميّة، والجملة الفعلية، والجملة الظرفية، والجملة الحرفية.

1.4 الجملة الاسميّة:

يحدّد عبد الملك مرتاض الجملة الاسميّة بأنّها " كلّ جملة مؤلّفة من اسمين متتابعين (مبتدأ وخبر)، لخلوها من الفعل، ولعدم وجود أيّ عامل خارجيّ إلاّ ابتدائيّة الاسم الذي صُدّر به الكلام، وهو مرفوع على الأصل كما جاء في نظام الكلام العربي، وخبريّة الاسم المنتهى به في هذا الكلام، المرفوع بالتجانس مع صنوه السّابق الذي هو المبتدأ. وقد أقرّ نحا الأئمة أنّ الرّفْع في الاسم المبتدأ به هو الأصل، من باب التّغليب"²².

فعبد الملك مرتاض لا تُعتبَر الجملة اسمية لديه إلاّ إذا خلت من الفعل، وهو لم يخرج في هذا القسم من الجمل عمّا أقرّه النحا، قال سيبويه عن ركني الجملة الاسميّة: " وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدّاً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك."²³

واستثنى مرتاض في سياق حديثه عن الجملة الاسميّة أحوالاً أخرى يتصدر فيها الاسم الجملة في الكلام، ومع ذلك يأتي منصوباً، كما في قولهم: " الصّيف ضيّعت اللّبن، وقوله تعالى: " إِيَّاكَ نَعْبُدُ"²⁴، و " إِيَّاكَ أَعْبُدُ واسمعي يا جازّة"، وكما في عبارات الدّعاء والابتهال، مثل: " سبحان الله"، و " لبيك وسعديك"؛ و " حنانيك"²⁵.

فهذه الجمل التي تصدرتها الأسماء المنصوبة " ليست اسمية برغم تصدر الأسماء فيها، إذ التّصدر هنا ظاهري لا يعتدّ به، فإنّ التّصدر الحقيقي مشروط بوقوع المتصدر طرفاً إسنادياً في الجملة "²⁶.

2.4 الجملة الفعلية:

يُدرج عبد الملك مرتاض ضمن هذا القسم صنفين من الجمل:

أ- " كلّ جملة مصدّرة بفعل بعده اسم فهي جملة فعلية بحكم طبيعتها. وذاك من حقّها وواجبها. وذلك لأنّ الفعل عامل بالفعل والقوّة. وهو يعمل فيما بعده على الأصل، ولكنّه يعمل فيما قبله على الانزياح أو لعلّة تتطلبها تقنيات الأسلبة في نظام الكلام "²⁷.

وأورد مرتاض شاهدين للتدليل بهما على ما ذهب إليه، فقد ساق المثال (أقبل الرّبيع) مبيناً أنّ الاسم (الرّبيع)، هنا، وقع عليه الفعل (أقبل) فعمل فيه، وتجلّى عمله في رفعه. واختار أن يكون الشّاهد الآخر قرآنياً، وهو قوله تعالى: (وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون)²⁸؛ ويرى أنّ " أيّ"، هنا، منصوب بعامل فعله المتأخّر – وهو " ينقلبون" – وليس بـ " سيعلم"... فالاسم معمول فيه أو له، فوجب تغليب ما له قوّة الإعمال على ما له وضع الخضوع فلا يكون إلاّ معمولاً له. وما ذهب إليه الباحث عبد الملك مرتاض هنا مقررّ في كتب إعراب القرآن، وتكفيّننا في هذا إشارة أبي البقاء العكبري قائلاً: " " أيّ منقلب" هو صفة لمصدر محذوف

والعامل (ينقلبون)؛ أي ينقلبون انقلاباً؛ أي منقلب، ولا يعمل فيه (يعلم)؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله²⁹.

ب- كل جملة مصدرة باسم بعده فعل، تكون فعلية؛ لأنّ الاسم لا يعمل في الفعل، وإنّما الفعل هو الذي يعمل في الاسم؛ إذ عدّ الاسم في هذه الحال، مبتدأ ليس إلّا سطوا على وظيفة الفعل العامل فيه، تقدّم أو تأخّر، فهو وحده الفاعل، ولا فاعل سواه.

واستشهد مرتاض بالمثل " البنت دخلت " ويرى أنّه " لا يحمل من الابتدائية شيء؛ لأنّ الاسم هنا مجرد من صلاحيته الإعرابية بوقوعه تحت سلطان الفعل الذي لازمه. ولذلك فهو يرى أنّ إعرابه يكون فاعلاً مقدّماً لفعل " دخل + ت ". ولا يجوز، من الوجهة المنطقية، إضمار الضمير المستتر في الفعل المتأخّر عن فاعله. وإذن، لا توجد جملة اسمية في مثل هذا المثال. وإنّما توجد جملة فعلية مؤخّر فعلها، ومقدّم فاعلها³⁰.

ويبدو أنّ الباحث عبد الملك مرتاض يتفق والنّحاة القدماء في عدّ الجملة المصدرة بفعل يليه اسم فعلية، بينما خلافه معهم في الصّنف الثاني من الجملة وهي التي يتقدّم فيها الاسم على الفعل، فهم يعدونها جملة اسمية، في حين يعتبرها هو فعلية؛ إذ إنّ المعنى الذي تفيد جملة (البنت دخلت) هو المعنى نفسه الذي تفيد جملة (دخلت البنت) وهو نسبة الدّخول خلال فترة زمنية محدّدة، وكلّ ما هنالك من فارق بين الجملتين أنّ جملة (البنت دخلت) يتقدّم فيها الاسم، في حين أنّ جملة (دخلت البنت) قد تقدّم فيها الفعل، وهذا التّقدّم للاسم أو الفعل مرتبط بأهمية المتقدّم بالنسبة للعناصر أو الأطراف المشاركة في الموقف اللغوي، فدلالة هذا التّقدّم إذن ترتدّ إلى محاولة المتكلّم تلبية احتياجات الظروف المؤثّرة في الموقف اللغوي. ولا تأثير لها في تحديد نوع الجملة، فالمتكلّم حين يقول: (البنت دخلت) بتقديم " البنت " فلانّ الموقف يهتم بقضية (البنت) بالدّرجة الأولى، ثمّ يأتي الحكم عليه بالدّخول في مرتبة ثانية. أمّا حين يقول: (دخلت البنت) فلانّ العوامل المؤثّرة في الموقف معنية بهذا الحدث من الأحداث أوّلاً، وتأتي نسبة هذا الحدث إلى (البنت) في مرتبة ثانية³¹.

وما يَعدّه عبد الملك مرتاض تأسيساً جديداً في نظام الجملة هنا، هو تبين واضح لرأي مهدي المخزومي الذي يقضي بأنّ: " كلّ من قولنا: طلع البدر، والبدر طالع، جملة فعلية. أمّا الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس لنا خلاف مع القدماء، وأمّا الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء، وفعلية في نظرنا؛ لأنّه لم يطرأ عليها جديد إلّا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغيّر من طبيعة الجملة؛ لأنّه إنّما قدّم للاهتمام به³².

ولعلّ الاختلاف الجليّ بين رأيي الباحثين مرتاض والمخزومي هو في الأمثلة التي جاء بها كلّ منهما نماذج للجمال الممثل بها، فمرتاض وظّف مثالي (دخلت البنت، والبنت دخلت) بينما استشهد المخزومي بمثالي (طلع البدر، البدر طلع).

ومقتضى الرّأي الذي ذهب إليه مهدي المخزومي وعبد الملك مرتاض هو الذي أثر غير واحد من المحدثين الأخذ به وهو أنّ الجملة تكون فعلية إذا كان المسند فيها فعلاً، سواء تقدّم على المسند إليه أو تأخّر³³.

ومعنى هذا، أن تدرج في صنف الجمل الفعلية كلّ جملة تضمّنت فعلاً بصرف النظر عن مرتبته. وهو الأساس الذي اعتمده مهدي المخزومي ومن بعده عبد الملك مرتاض.

ويرى عبد القادر المهيري في سياق تعليقه على ما ذهب إليه المخزومي أنه " لم يتعرض لمختلف المشاكل التي يمكن أن يثيرها هذا الاعتبار المخالف لما ألفه الناس من آراء في هذا المجال، ولعلّ إهماله لهذه المشاكل وإعراضه عن تقديم حلول لها راجعان إلى أنه قد اقتصر على مثال واحد هو " البدر طلع؛ ولا يخفى أن هذا المثال لا يثير أيّ مشكل نظرا إلى أنّ الاسم مفرد مذكّر وأنّ علاقته بالفعل هي الفاعلية بالفعل لم يقرن بما يسميه النحاة ضميرا ويعتبرونه فاعلا، والاسم مرفوع، وبهذا يخضع لحكم الفاعل. إلا أنّ الجمل الفعلية المبدوءة باسم لا تأتي حسب هذا النمط فقط، فعلاقة الاسم بالفعل الذي بعده ليست الفاعلية دائما، كما أنه ليس دوما مرفوعا والفعل الوارد بعده ليس في جميع الحالات بصيغة المفرد المذكر، وهذا من شأنه أن يثير مشاكل تحتاج إلى حلّ حتّى يُجتنب الاضطراب في تحليل هذه الجملة. ونذكر من هذه المشاكل مشكلة إعراب الاسم الوارد في الصدارة ومشكلة اللواحق التي يقرن بها الفعل عندما يكون الفاعل مثنى أو جمعا " ³⁴.

ويقترح المهيري حلاً لهذه المشاكل يتمثل في " أن نعرب الاسم الوارد في صدر الجملة بالنظر إلى علاقته المعنوية ببقية عناصرها... فالمعنى وحده هو معيار التحليل وحركة آخر الكلمة ليست البتة نتيجة له، وإذا كان لابدّ من تعليل هذه الحركة اكتفين بأن نقول إنها وليدة مرتبة الاسم المعني بالأمر أو نتيجة لبعض الأدوات المتقدّمة عليه " ³⁵.

فهذه الطريقة التي ذكرها المهيري، يمكن أن نعتبر الجملة المبدوءة باسم متبوع بفعل جملة فعلية- كما اعتبرها عبد الملك مرتاض وقبله المهدي المخزومي- وأن نحللها على أساس أنّها لا تتضمن من الوظائف إلا ما يجيء عادة في الجملة الفعلية، وبعبارة أخرى فإنّ الاسم الوارد في صدرها ينظر إليه بمراعاة علاقته المعنوية النحوية ببقية العناصر.

3.4 الجملة الظرفية:

يعتبر الباحث عبد الملك مرتاض أنّ "كلّ جملة مبتدأة بظرف، فهي ظرفية لا اسمية؛ لأنّ الظرف هو الذي كان القصد من مبتدأ الكلام، فتبوّأ مكانته الأسلوبية حين غاب أيّ فعل ينكّد عليه تموقعه في الجملة. فبقا الاسم مرفوعا؛ إذ نجا من قبضة العامل فظلّ على أصله. وذلك بحكم أنّ الظرف لا يعمل؛ لأنّه شبيه بالاسم، وليس من وظيفته ذلك " ³⁶.

ويمثّل مرتاض للجملة الظرفية بجملة (عنده كتاب)، ويحلّل بناءها بقوله: " إذ " الكتاب " هنا ظلّ، على حيدودته، محتفظا بحالة الرفع التي هي أصلية فيه. ولو تقدّم لفظ " كتاب " على الظرف (عند) لأمكن عدّ الجملة اسمية لمشابهة الظروف للأسماء، ولابتعادها عن أن تشبه الأفعال (عند، لدى، أمس، صباح، مساء...)، فالظروف أسماء متمكّنة أطوارا، وغير متمكّنة أطوارا أخرى. وفي الحالين الاثنان تظلّ اسمية، وغير عاملة في غيرها، ومشابهتها الاسم تجعلها متمتعة بكامل الصلاحية لتكون التي ابتدئ بها ظرفية " ³⁷.

ومراده بالظرف المتمكن الجائز رفعه بإجرائه على أصله، نحو: زيد خلفك. في حين أنّ الظرف غير المتمكن هو الخارج عن أصله بتضمينه ما ليس له في أصله، وهو لا يرفع، نحو: أتيتك صباحا.

ويعيب مرتاض على النحاة " مذهبهم في قول القائل: " عندنا ضيف"، على أنّ الظرف وما أضيف إليه شبه جملة في موضع خبر مَقْدَم، و" ضيف" اسم مرفوع - بلا عامل! - على أنّه مبتدأ مؤخر، وهو - في نظره- ترقيع إعرابي واهٍ وإن، ولاسيما حين يذكر أنّه لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد... وإلا فلا مناص من تعريف الاسم المصدّر به الجملة بالشروط النحوية التي يُعرّف بها، فيجوز الابتداء به مُنْكَرًا... وإلا، فإنّ هذا الإعراب ترقيعي، من الوجهة الدلالية والبيانية؛ لأنّ الجملة مفيدة حين تُقرأ في وضعها التركيبي الذي وُضعت فيه، لكن إذا قُلبت (كما قلها النحاة)، فيتقدّم الاسم النكرة، إعرابيًا، [وذلك على أساس أنّ لفظ "ضيف" مبتدأ مؤخر، مع أنّه نكرة] تغتدي غير مفيدة إفادة تامّة: " ضيف عندنا"، فما لم يفد من الكلام متقدّمًا، لم يفده متأخرًا... إنّ تخريج هذه الجملة من الكلام لا يعني إلّا أنّها جملة دعيّة، مع أنّها أدّت وظيفة دلالية كاملة الدلالة، فهي جملة ظرفيّة بالفعل والقوّة، ومَنْ عدّها غير ذلك فليس إلّا مِنْ حرمانه من الوقوع على مصطلح نحويّ سليم ينهض على أساس من المنطق ليصفّ ويعرّف ويبين، إعرابيًا، طبيعة هذا الكلام ووظيفته³⁸.

فعبد الملك مرتاض نلفيه هنا يصدر حكما يقضي بعدم سلامة مذهب النحاة في بعض مصطلحاتهم، ومن ذلك عدّهم الجملة الظرفية شبه جملة في محل رفع على أنها " مبتدأ"، ويعلّل ذلك بقوله: " شبه جملة " ليس بمصطلح يمكن الاستئانة إليه... فإمّا أن يكون الكلام جملة، وإمّا أن لا يكون. وعلى ذلك يترتب الحكم والشبهة بالشّيء لا يرقى إلى مماثلته " ³⁹.

والظاهر من رأي عبد الملك مرتاض أنّه يجعل الجملة الظرفية قسما من أقسام الجملة قائما بنفسه، ولا يدرجها ضمن قسبي الجملة الاسمية والجملة الفعلية، لاختلافها عنهما من حيث الإعراب والدلالة؛ ذلك أنّ الجملة الظرفية تكتسب دلالتها من دلالة مكوناتها وطريقة بنائها، وقد سبقه إلى هذا التأسيس من المحدثين الباحث كريم حسين ناصح الخالدي في كتابه (نظرات في الجملة العربية)، إذ اقترح إعرابا جديدا للاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور المعتمد على غيره، وهو أن يعرب " عمدة"، قال: " أرى من المناسب، في مثل هذا التركيب الذي يكون الأساس فيه اعتماد الظرف على غيره، أن يطلق على الاسم المرفوع بالظرف مصطلح " عمدة " وأن يعرب بذلك، وهو مصطلح معروف كان يشمل الفاعل، ونائب الفاعل والمبتدأ وغير ذلك من الأسماء التي نسميها " مسندا إليه" غير أنّ هذا المصطلح لم يشع شيوع الفاعلية، أو المسند إليه؛ لذا يكون استعمال هذا المصطلح في هذا الموقع مناسبا، لكي يختص بهذا التركيب، ويقابل كلّاً من المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية... وهذا نزول الاضطراب والاختلال في المفاهيم والمصطلحات، ونحكم بثقة واطمئنان على هذه الجملة التي كان الباحثون يذكرونها بتردد واستحياء بأنها جملة قائمة برأسها " ⁴⁰.

4.4 الجملة الحرفيّة (الجريّة)

يذهب عبد الملك مرتاض إلى القول بأنّ " كلّ جملة تبتدئ بحرف يجرّ ما بعده بحرف الجرّ (لا بالإضافة)، يتلوها اسم فهي جملة حرفيّة. أجل، جملة حرفيّة! ذلك بأنّ الحرف، في تمثّلنا لهذه المسألة، ليس مجرد تابع لغيره في الكلام، ولكنّه لفظ كامل الوظيفة الدلالية والنحويّة والتركيبية". ⁴¹.

ويمثّل للجملة الحرفية بعدّة شواهد من القرآن الكريم ومن كلام العرب، منها (بسم الله) الواردة في البسملة، فهو يرى أنّ النحاة يتكلّفون في تعليقها: " إذ عزّ عليهم أن يؤدّي الحرف هذه الوظيفة الشريفة

العظيمة التي لم يستطع أي لفظ آخر الاضطلاع بها في الكتاب العزيز... فراح النّحاة يقدّرون أنّ معنى الكلام، في الحقيقة، هو " باسم الله أقرأ أو أتلو" ⁴². ويحمل مرتاض النّحاة مسؤولية عدم احترام كلام الله بادّعاءهم عليه بما ليس فيه! وحجّته في ذلك أنّ " الله تبارك وتعالى لو شاء أن يقول: باسم الله أبتدى لكان قالها! ⁴³.

ومن الأمثلة التي درسها مثال: (في بيتنا ضيف)، ويرى أنّ إطلاق النّحاة مصطلح شبه الجملة على مثل هذا المثال هو " إطلاق يحتاج إلى مراجعة وتدقيق؛ لأنّ ما يكون شبه جملة لا يكون له من قوّة التماسك ما يجعله عماداً يقوم عليه الكلام... والغريب أنّهم يرون بوجود فعل غائب يتعلّق به مثل هذا الكلام فيقدّر على أنّه " يوجد في بيتنا ضيف"، أو " في بيتنا يوجد ضيف". وكلّ ذلك لا يحملهم على جعل مثل هذه الجملة جملة كاملة الوضع النّحوي في الكلام، فهي مجرد شبه جملة! وإلحاق هذه الجملة بالشّبه هو نفي، في الحقيقة لوضع جمليتها، ولحقيقة هويّتها. فكأنّ هذا المذهب بمثابة قول القائل: " هذه المرأة مشابهة للرجل"، أو " هذا الرجل مشابه للمرأة". فلا المرأة في الحال الأولى ترقى إلى جنس الرجل فتكون هو، ولا الرجل في المثال الآخر يرقى إلى جنس المرأة فيكون هي، فهو إلحاق بالتّوهّم والافتراض، ولكنّه عديم التّحقيق" ⁴⁴.

ومفاد هذا الكلام أنّ عبد الملك مرتاض يؤسّس مصطلحاً نحوياً جديداً هو " الجملة الحرفية أو الجريّة"، ويدعو صراحة إلى إعادة النّظر في مصطلح " شبه الجملة " مراجعة وتدقيقاً.

وخلاصة القول: إنّ الباحث عبد الملك مرتاض مكنته قراءته الواعية لآراء النحاة من تمحيصها، ووضع ضوابط لنظام الجملة، منها ما سبقه إليها بعض الدارسين المحدثين، ومنها ما يعدّ بالفعل تأسيسات جديدة، له فضل سبق في إبرازها، وأهمّها ما يأتي:

- 1- الفعل يحتل وظيفة مركزية في الجملة، والفاعل المتقدّم عليه يظلّ محافظاً على وظيفته (الفاعلية)، ولا يمكن العدول عنها إلى وظيفة المبتدئية؛ لأنّ في تقدّمه غاية أسلوبية وسراً بلاغياً.
- 2- تأسيسه مصطلح " الفاعل الدّاتي " الذي غفل النّحاة عن التنبيه إلى وجوده في الجملة، ويرد فاعلاً لفعل المطاوعة، وسماه " ذاتياً "؛ لأنّه ينجز فعله من تلقاء نفسه دونما حاجة إلى فاعل خارجي يفعل على الحقيقة.
- 3- استحداثه نوعاً جديداً من أنواع الجملة، ألا وهو الجملة الحرفية (الجريّة)، وهي المستهله بحرف يجرّ ما بعده بحرف الجرّ (وليس بالإضافة)، يعقبهما اسم، ودعوته إلى مراجعة مصطلح " شبه الجملة " والتّدقيق فيه لعدم ملائمته.

الهوامش:

- ¹ - محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ط1، 2003م، ص57.
- ² - نظرية اللغة العربية، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2012م، ص110.
- ³ - المصدر نفسه، ص110.
- ⁴ - المصدر نفسه، ص111.
- ⁵ - المصدر نفسه، ص10.
- ⁶ - المصدر نفسه، ص116.

- 7 - المصدر نفسه، ص10.
- 8 - المصدر نفسه، ص116.
- 9 - المصدر نفسه، ص ص116، 117.
- 10 - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406 هـ- 1986م، ص42.
- 11 - نظرية اللغة العربية، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، ص10.
- 12 - ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص45.
- 13 - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تج: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م، ج2، ص419.
- 14 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، 1982 م، ج1، ص12.
- 15 - المصدر نفسه، ج1، ص12.
- 16 - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص43.
- 17 - ينظر: المفصل في علم العربية، محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمان، الأردن، ط1، 1425 هـ- 2004م، ص24.
- 18 - ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978م، ص224.
- 19 - التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، تخرّيج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط2، 1982م، ص125.
- 20 - المرجع نفسه، ص132.
- 21 - ينظر: تعليق رمضان عبد التواب في كتاب التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ص135، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تج: محي الدين عبد الحميد، مطبعة المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط4، 1961م، ج1، ص144، والكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تج: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م، ج1، ص12، ص459.
- 22 - نظرية اللغة العربية، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، ص116.
- 23 - الكتاب، سيبويه، ج1 ص23، وينظر: المقتضب، أبو العباس المبرد، تج: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، مصر، (د.ط)، 1415 هـ- 1994م، ج4، ص50، والجمال في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، (د.ط)، 1404 هـ- 1984م، ص39، والمفصل في علم العربية، محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمان، الأردن، ط1، 1425 هـ- 2004م، ص24، والأصول في النحو، ابن السراج، تج: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ج1، ص62-63.
- 24 - الفاتحة، الآية: 5.
- 25 - نظرية اللغة العربية، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، ص114.
- 26 - الجملة الاسمية، علي أبو المكارم، ص18.
- 27 - نظرية اللغة العربية، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، ص115.
- 28 - الشعراء، الآية: 227.
- 29 - التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص227.
- 30 - ينظر: نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص116.
- 31 - ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص33.
- 32 - في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص42.

- 33 - ينظر: الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، ص35، وفي النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص47، والجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 2000م، ص167.
- 34 - نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهييري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، صص48،49.
- 35 - ينظر: المرجع نفسه، ص50.
- 36 - نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص117.
- 37 - المصدر نفسه، ص117.
- 38 - المصدر نفسه، صص125، 126.
- 39 - المصدر نفسه، ص118.
- 40 - نظرات في الجملة العربية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2005م- 1425 هـ، صص141، 142.
- 41 - المصدر نفسه، ص118.
- 42 - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1430 هـ- 2009م، ج1، ص25.
- 43 - نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص124.
- 44 - المصدر نفسه، ص118 وما بعدها.